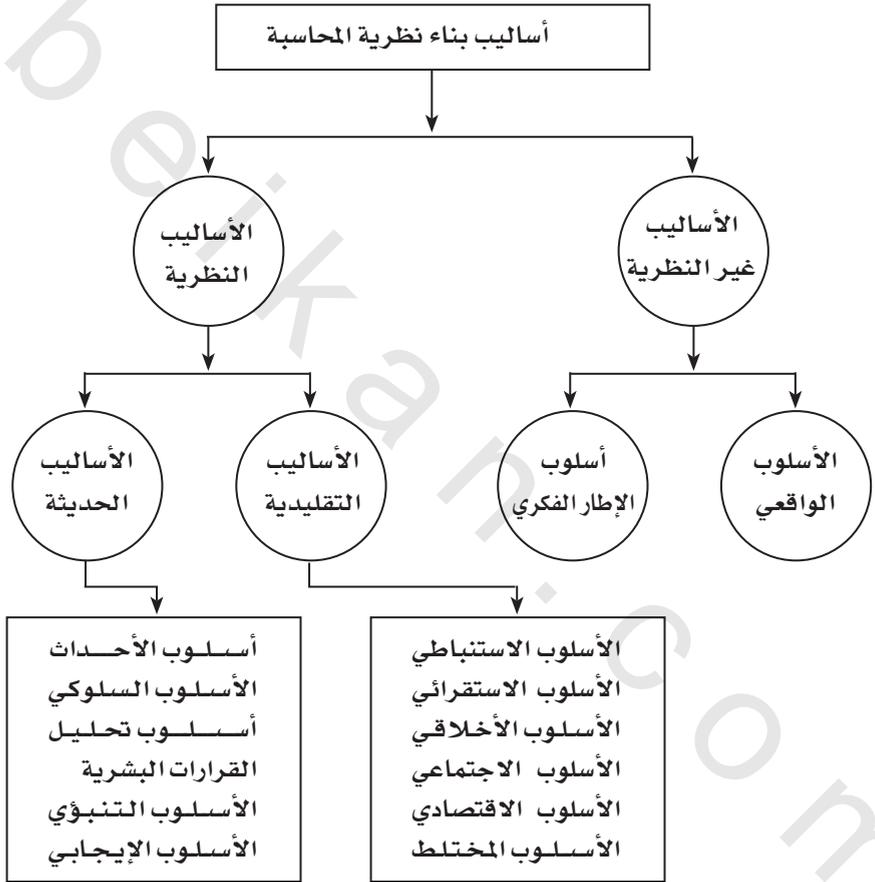




أساليب بناء نظريات المحاسبة

obeikan.com

استنتجنا من الفصل الأول أنه حتى الآن لا تتوافر نظرية محاسبية واحدة، وإنما محاولات عدة خلال القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين لبناء النظرية، ولقد استخدمت في هذه المحاولات عدة أساليب اتسم بعضها بالعملية والأخرى بالعلمية؛ ويوضح الشكل الآتي بعضاً من هذه الأساليب<sup>(17)</sup>.



### أولاً: الأساليب غير النظرية

تتبنى هذه الأساليب جل المعاهد أو الجامعات العلمية التي تُصدر معايير المحاسبة المتعارف عليها، وذلك انطلاقاً من صعوبة أو استحالة الوصول إلى نظرية محاسبية متكاملة، تكون الأساس في إصدار المعايير، أو على الأقل فإن

عدم وجود نظرية محاسبية حالياً يبرر استخدام الأسلوب غير النظري مؤقتاً حتى يتم الوصول إلى النظرية، ومن هذه الأساليب ما يأتي:

### (1) الأسلوب الواقعي

يتلخص هذا الأسلوب في الاعتماد على واقع الحال العملي لإصدار معايير المحاسبة دون التفكير المباشر بتعليل هذه المعايير، سواء إيجابياً أم سلبياً حاضراً أو مستقبلاً، مادامت هذه المعايير تحل مشكلة عملية موجودة؛ ويبرر دعاة استخدام هذا الأسلوب أنه إذا ثبت أن الحلول العملية لمشكلة محاسبية محددة تعطي نتائج تفيد معظم المستفيدين أو متخذي القرار في زمان ومكان محدد، فإن هذا الحل هو الأفضل؛ ولقد تم تبني هذا الأسلوب عند البدء بإعداد معايير المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الأخص من قبل لجنة معايير المحاسبة (ARB) في عام 1938م إلى نهاية الأربعينيات الميلادية، كما تم تبنيه لاحقاً من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) إلى نهاية السبعينيات الميلادية. ويُعبأ على هذا الأسلوب عدم وجود مرجعية نظرية يمكن الاعتماد عليها لإصدار المعايير، فكلما تغيرت الظروف الزمانية والمكانية تغيرت معها المعايير. كما أنه لا يمكن إثبات أو تفضيل حل على آخر.

### (2) أسلوب الإطار الفكري

يعتمد هذا الأسلوب على أنه لا يمكن أن يُنظر لبناء معايير المحاسبة إلى أن يتم وجود نظرية محاسبية متكاملة، ولكن يتم إعداد إطار فكري، دون أن يكون هناك أساس فلسفي لهذا الإطار، ويتم الاتفاق عليه وإصداره من المجمع المحاسبية لكل بلد حسب الظروف البيئية للمجتمع، أي بمعنى آخر يكون لكل مجتمع إطار فكري ليصبح هو الأساس في إصدار معايير المحاسبة أو بمثابة دستور لإصدار المعايير، وتُحدّد في هذا الإطار عادة أهداف المحاسبة المالية وكذا تعريفاً مُتفقاً عليه للشيء المقاس، وهو عادة عناصر القوائم المالية من أصول وخصوم وحقوق ملكية وإيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر، كما تُعطى أسس القياس وتحدد

وحدة القياس؛ وبهذا يكون النموذج المحاسبي متكاملًا، حيث يمكن الاتفاق على س = تعريف الشيء المقاس، و ص = أساس القياس، و ع = تحديد وحدة القياس، وتكون نتيجة القياس (قياس بالاتفاق ق ت):

$$ق ت = (س + ص) \times ع$$

ولقد كان لمجلس معايير المحاسبة الأمريكي (APB) السبق في محاولة إصدار إطار فكري من خلال ما يُعرف بالنشرة رقم (4) (APB-4)، ولم تجد في وقتها قبولاً كاملاً، وفي عام 1979م بدأ مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) في إصدار ما يُعرف بالإطار الفكري للمحاسبة المالية (Conceptual Framework) الذي حُدّد فيه الشيء المقاس، وأساس القياس، ووحدة القياس. كما تم إصدار إطار فكري للمحاسبة المالية في بريطانيا، واستندت المعايير الدولية على إطار فكري يحكمها أيضاً. وفي السعودية تم إصدار ما يعرف بأهداف ومفاهيم المحاسبة المالية في عام (1406هـ) لتكون إطاراً فكرياً للمحاسبة المالية. وسيتم لاحقاً إعطاء تفاصيل عن الإطار الفكري للمحاسبة المالية عالمياً ومحلياً.

## ثانياً: الأساليب النظرية

يعتمد بناء النظرية هنا على عدة أساليب تم تجربتها خلال القرن العشرين، وتعتمد في جُلها على أساليب البحث العلمي المستقاة عادة من علوم أخرى، ومن هذه الأساليب:

### (1) أساليب تقليدية

وتشتمل الأساليب التقليدية على الأسلوب الاستنباطي والاستقرائي والأخلاقي والاجتماعي والاقتصادي والأسلوب المختلط.

#### (أ) الأسلوب الاستنباطي

يتصف هذا الأسلوب بالاستنباط أو الوصول إلى استنتاجات محددة، اعتماداً على فروض أو بديهيات مسلم بها، ويركز على إجابة التساؤل: ماذا يجب أن يكون؟

ويبدأ الباحث عند استخدام هذا الأسلوب بالعموميات وينتهي بالخصوصيات، فالترج المنطقي هنا يبدأ بوضع فرضيات أو بديهيات للمحاسبة، ومن ثم التوصل إلى معايير محاسبية أو حلول للمشكلات المحاسبية استناداً على تلك المفاهيم أو البديهيات، وتتمثل خطوات هذا الأسلوب في:

1. تحديد أهداف القوائم المالية.
2. تحديد المفاهيم أو البديهيات المحاسبية.
3. تحديد معايير المحاسبة.

وعادة ما يشار إلى هذا الأسلوب بالتفكير المنعزل Arm Chair Thinking. لكونه يعتمد على فكر الباحث فقط للوصول إلى معايير المحاسبة، دون الأخذ في الاعتبار العوامل البيئية المحيطة؛ ولقد أُستخدم هذا الأسلوب في أبحاث كل من:

Patton (1922)، Canning (1929)، Edward & Bill (1940)، Sweeney (1964)، Moonitz (1961)، Sprouse (1962).

### (ب) الأسلوب الاستقرائي

يعتمد هذا الأسلوب في بناء النظرية على استنتاج أو استقراء معالم محددة باستخدام الملاحظة للتفاصيل، ومن ثم الوصول إلى نتائج عامة، أي يبدأ من الخاص للعام؛ وفي المحاسبة يتم ملاحظة تفاصيل ونتائج القياس المحاسبي للوحدات الاقتصادية وبناءً على علاقات محددة سلفاً يتم الوصول إلى نتائج عامة يُعتمد عليها في بناء معايير المحاسبة؛ وتكمن خطوات هذا الأسلوب في الملاحظة وتحليل العلاقات واستنباط تكرر العلاقات والوصول إلى نتائج عامة، ومن ثم إعادة اختبار تلك النتائج. ويُعاب على هذا الأسلوب أنه إذا كانت التفاصيل يشوبها بعض العيوب أو المحدودية، فإن النتائج ستكون أيضاً محدودة ويصعب تعميمها، ومن العلماء الذين استخدموا هذا الأسلوب لبناء نظرية المحاسبة:

Hatfield (1938)، Gilman (1939)، Littleton (1962)، Ijiri (1975)

## (ج) الأسلوب الأخلاقي

يركز دعاة استخدام هذا الأسلوب على المبادئ الأخلاقية: كأساس لبناء نظرية المحاسبة ومن ثم اشتقاق المعايير منها، ويُعد (ttocS)<sup>(18)</sup> أول من دعا إلى استخدام هذا الأسلوب في عام 1941م، حيث يشير إلى أهمية التركيز على العدالة المجردة والعدالة المشروطة والحقيقة: كقواعد أخلاقية يلزم توافرها عند بناء النظرية؛ ولقد تم استبعاد الحقيقة في مراحل لاحقة لاستحالة تحققها في المحاسبة، مادام أن القياس المحاسبي لا يمكن أن ينتج مخرجات صحيحة 100%، وأُستُخدمت عملياً في مراحل لاحقة العدالة المجردة والعدالة المشروطة، ويقصد بالأولى أن يتم معاملة جميع من لهم علاقة بالقوائم المالية بالتساوي، أي عدم ترجيح كفة على أخرى، وذلك باستخدام قواعد العدالة العامة، أما العدالة المشروطة فلقد تجلت عملياً في ارتباط القوائم المالية بمقاييس محددة، فمتى ما طبقت تلك الشروط تحققت العدالة، ولقد استقر هذا المفهوم في المراجعة، حيث يشهد المراجع بعدالة القوائم المالية عدالة مشروطة بأن القوائم المالية تمثل بعدل المركز المالي ونتائج الأعمال حسب معايير المحاسبة المتعارف عليها، وليس عدالة مجردة، وإنما ترتبط العدالة بمدى الدقة في استخدام المعايير، فمتى ما طبقت معايير المحاسبة فإن القوائم المالية ككل عادلة. والفرص الرئيس من استخدام هذه المبادئ الأخلاقية هو منع تأثير جهة محددة على نتائج القياس المحاسبي وكذا العدالة في الإفصاح. وعلى الرغم من أهمية القواعد الأخلاقية لبناء النظرية إلا أنه لا يمكن الركون إليها فقط كأسلوب وحيد لبنائها، بالإضافة إلى عدم وضوح التعريف العلمي لتلك القواعد.

## (د) الأسلوب الاجتماعي

يعتمد الأسلوب الاجتماعي لبناء نظرية المحاسبة على دراسة الآثار الاجتماعية المترتبة على إصدار معايير المحاسبة، ويمكن من خلال هذا الأسلوب تقييم قبول معايير المحاسبة في مدى تأثيرها على كافة أطراف المجتمع، وينطلق أساس هذا

الأسلوب من أن المعلومات المحاسبية لها تأثير على قرار رفاهية المجتمع ككل، وأن القيم الاجتماعية هي القواعد التي يلزم التركيز عليها لبناء النظرية. وعلى الرغم من صعوبة تطبيق هذا الأساس نظراً للمشكلات المتوقعة عند تعريف القيم الاجتماعية ورفاهية المجتمع لاختلافهما من محيط اقتصادي إلى آخر، إلا أن بعض العلماء (أمثال Fertige, Beams, Belkaoui وآخرين)<sup>(19)</sup>، أشاروا إلى ضرورة تحديد المنافع والاختلافات الاجتماعية للأنشطة الاقتصادية للوحدة المحاسبية: كأساس لبناء معايير المحاسبة، وأن قياس الدخل المحاسبي يجب أن يُستتبط من تعظيم المنافع الاجتماعية للمجتمع، ومع تسليط الأضواء على القيم الاجتماعية نشأ حديثاً فرع جديد من فروع المحاسبة يُدعى «المحاسبة الاجتماعية» التي تُعنى بدراسة تأثير الوحدات الاقتصادية على الرخاء الاجتماعي، وضرورة شمول الإفصاح المحاسبي على معلومات يمكن من خلالها تحديد التأثيرات الاجتماعية لتلك الوحدة على المجتمع ككل، بالإضافة إلى بلورة المسؤولية الاجتماعية المناطة بها.

#### (هـ) الأسلوب الاقتصادي

يهدف هذا الأسلوب بالدرجة الأولى إلى دراسة تأثير الطرق أو المعايير المحاسبية على الرفاه الاقتصادي للمجتمع مقارنة بالأسلوب الاجتماعي الذي يهتم بالرفاه الاجتماعي، ومقارنة بالأسلوب الأخلاقي الذي يبنى على العدالة لبناء نظرية المحاسبة، حيث يركز هذا الأسلوب على اختيار الطرق المحاسبية التي تعكس الحقائق الاقتصادية، ويمكن من خلالها توقع تأثير الأحداث الاقتصادية على القوائم المالية<sup>(20)</sup>. فعلى سبيل المثال قررت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية ومثيلاتها في الاتحاد الأوروبي في الربع الثالث من عام 2008م وكنتيجة للآزمة الاقتصادية العالمية أن تعلق بشكل مؤقت تطبيق معيار الاستثمار في الأوراق المالية فيما يخص استخدام سعر السوق لتقييم الأوراق المالية المعدة للتجار والأوراق المالية المتاحة للبيع، وذلك لأن تطبيق المعيار سيؤدي إلى أثر عكسي على الاقتصاد ككل لأنه سينتج عنه إثبات خسائر غير محققة هائلة للمؤسسات المالية، التي

هي أصلاً تعاني من خسائر محققة كبيرة. ويلاحظ تطبيق هذا الأسلوب على الواقع العملي في بعض الدول، حيث يُؤثر تطبيق معايير المحاسبة على المتغيرات الاقتصادية ومن ثم على مسار الاقتصاد الوطني بشكل عام، وعلى الرغم من أهمية هذا الأسلوب إلا أنه يصعب اعتباره لوحده أساساً لبناء نظرية المحاسبة.

### (و) الأسلوب المختلط

يركز دعاة هذا الأسلوب على فشل أي من الأساليب التقليدية في بناء نظرية المحاسبة منفرداً، لكون كل منها له دور مباشر في بناء النظرية، ويميل بعض العلماء إلى استخدام الأسلوب المختلط<sup>(21)</sup>، أي جمع أكثر من أسلوب لبناء النظرية، فلا بد من أخذ العوامل الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية في الاعتبار واستخدام الاستنباط أو الاستقراء للوصول إلى النظرية دون انفرادات منها في بنائها.

### (2) الأساليب الحديثة

باستعراض الأدب المحاسبي خلال الثلاثين سنة الماضية نجد أن هناك أساليب حديثة تم اقتراحها لبناء نظرية المحاسبة سواءً منفردة أو متكاملة، ومنها أسلوب الأحداث، والأسلوب السلوكي وأسلوب تحليل القرارات البشرية والأسلوب التنبؤي والأسلوب الإيجابي.

#### (أ) أسلوب الأحداث

بدأت فكرة هذا الأسلوب عام 1966م عندما اختلف Sorter<sup>(22)</sup> كعضو في لجنة إعداد نشرة أساسيات نظرية المحاسبة Statement Of Basic Accounting Theory التابعة لجمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) مع بقية أعضاء اللجنة حول أسلوب بناء نظرية المحاسبة، حيث نحى أغلبية الأعضاء إلى استخدام القيمة فيما رأى Sorter استخدام أسلوب الأحداث كأساس لبناء النظرية، ويتمثل رأي الأغلبية في كون المحاسبة أداة لقياس الأحداث المالية لوحدة اقتصادية، ومن ثم إيصال نتائج القياس للمستفيدين لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، أي أن

وظيفة وطبيعة المحاسبة تكمن في عمليتي القياس والإيصال المحاسبي، وبمعنى آخر إضفاء قيم على الأحداث المالية، ومن ثم إيصال نتائجها للمستفيد. فيما يرى Sorter أن مشكلة بناء نظرية المحاسبة الرئيسية تكمن في عشوائية القياس المحاسبي، أو اقتصار قيمه على الأحداث المؤثرة بالوحدة، فأى أسلوب قياس يُستخدم لا بد من افتراض تحديد الشيء المقاس وأساس القياس ووحدة القياس، ولا يوجد حتى الآن ثبات أو إثبات علمي لهذه العوامل الثلاثة، مما يؤدي إلى انتفاء العلمية في القياس المحاسبي، وأن استخدام فرضيات يتم تحديدها يعني حصر نتائج القياس بفتة معينة أو لحاجات محددة، فإذا ما سلمنا بعدم معرفتنا لحاجات المستفيد بشكل علمي دقيق، فيعني مباشرة أن فرضيات إضفاء قيم على الأحداث المالية لا يستند على دليل علمي، وقد اقترح Sorter بناءً على ذلك استخدام أسلوب الأحداث بدلاً من القيم لبناء نظرية المحاسبة. ويُرَكِّز أسلوب الأحداث بالدرجة الأولى على تزويد المستفيد بكامل تفاصيل الأحداث التي أثرت على الوحدة المحاسبية خلال الفترة المالية والإفصاح عن تفاصيلها دون إضفاء قيم عليها تكون مرتبطة بفرضيات مهنية، مع ترك أمر استخدام هذه المعلومات كلها أو بعضها للمستفيد، سواء كان تحليلاً أو تفسيراً أو تنبؤاً، وذلك لتلبية احتياجات جميع المستفيدين مع عدم افتراض أنموذج محدد لتلك الاحتياجات.

ولقد وجد هذا الأسلوب صدقاً واسعاً لدى علماء المحاسبة في حينه، لكونه يحل مشكلة القياس المحاسبي الأزلية، إلا أنه واجه مشكلات عدة عند محاولة تطبيقه لخصها Balkau (23):

- 1) يعطي هذا الأسلوب معلومات مفيدة لبعض متخذي القرار ذوي الخبرة والتأهيل العالي، لكنه قد يكون مفصلاً وغير مفيد للمستفيد العادي، الذي لا يستطيع تحليل تأثير الكم الهائل من الأحداث على الوحدة المحاسبية.
- 2) في ظل الأحداث المالية الهائلة التي تمر بها الوحدة المحاسبية خلال الفترة المالية، قد تختفي آثار الأحداث الهامة، ولا تبرز أهميتها على عناصر القوائم المالية.

(3) لم يتم تطوير قواعد محددة للتمييز بين الأحداث المهمة والمؤثرة والأحداث غير المهمة نسبياً.

ونرى إضافة لذلك، أن أسلوب الأحداث يحاول حل المشكلة بالهروب منها، حيث إنه يركز على الإفصاح أكثر من القياس، ليكون أساساً في بناء نظرية المحاسبة في الدول المتقدمة، إلا أنه يصعب التفكير فيه في دول العالم الثالث، والتي لا تتوافر لدى المستفيد القدرة على التحليل، كما تغيب أيضاً بيوت التحليل المالي ذات المستوى العالي والقدرة على تحليل تأثير الأحداث المالية ومساعدة المستفيد في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

بالإضافة إلى ذلك نرى أن أسلوب الأحداث قد حجّم دور المحاسبة كأداة لمساعدة المستفيد مادام أن دورها اقتصر على الإفصاح المحاسبي فقط.

### (ب) الأسلوب السلوكي

يهتم الأسلوب السلوكي بأثر المعلومات المحاسبية على سلوك المستفيد، وذلك بعكس الأساليب التقليدية التي تركز على الإجراء دون تحليل ومعرفة أثر النتائج على قرارات المستفيدين؛ عليه، فإن تحليل ومعرفة ردة فعل المستفيدين يُساعد في اختيار الطرق المحاسبية المفضلة، التي لها دور مهم في مساعدة المستفيد في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، ومن ثم بناء أسس النظرية المحاسبية انطلاقاً من سلوك المستفيدين. ولقد بدأ استخدام هذا الأسلوب خلال الخمسينيات من القرن العشرين، واعتُبر حينئذٍ منطلقاً جديداً لبناء نظرية المحاسبة، وتركزت جل الأبحاث منذ ذلك الوقت إما على نماذج قرارات الاتصال (Communication-decision)، أو على سلوك المستفيدين باعتبارهم متغايرين (Heterogeneous)، أو متجانسين (Homogeneous)، أي بمعنى آخر ركزت الأبحاث إما على إجراءات اتخاذ القرار الرشيد أو على سلوك المستفيدين عند تلقيهم المعلومات المحاسبية؛ ويعلل دعاة هذا المنهج استخدامه كون المعلومات المحاسبية أنتجت لغرض استخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المستقبلية، ويعني ذلك أنها تؤثر على تلك القرارات وأيضاً

على متخذها، وتحليل تلك القرارات أو سلوك مستخدميها يحدد أثر تلك المعلومات على قراراتهم وسلوكهم، ونستطيع من خلاله أن نبني نظرية محاسبية تعطي المستفيد أفضل المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرار الاقتصادي الرشيد.

ولقد صنف Balkau<sup>(24)</sup> الأبحاث في هذا المنهج إلى خمسة أصناف:

- (1) أبحاث تتعلق بمدى كفاءة الإفصاح.
- (2) أبحاث تتعلق بفائدة المعلومات المحاسبية.
- (3) أبحاث تتعلق بوجهة نظر المستفيد لطرق إعداد التقارير المحاسبية.
- (4) أبحاث تتعلق بالأهمية النسبية.
- (5) أبحاث تتعلق بتأثير الخيارات المحاسبية على اتخاذ القرارات.

وعلى الرغم من اتفاق علماء المحاسبة خلال الأربعين سنة الماضية على استخدام هذا الأسلوب<sup>(25)</sup>، إلا أنه يُعاب عليه الضعف الواضح في المنهج العلمي المستخدم وصعوبة تعميم النتائج دون إطار نظري واضح، فعلى سبيل المثال مازال هناك جدل حول المستفيدين من القوائم المالية، وهل قراراتهم ذات طابع فردي أم أن سلوكهم موحد، كما أنه أحياناً يصعب الوصول إلى عينة يمكن من خلالها تحديد هذا السلوك؛ وبشكل عام يشوب جل الأبحاث في هذا المنهج محدودية تعميم نتائجها.

#### (ج) أسلوب تحليل القرارات البشرية

انطلاقاً من الأبحاث السلوكية نشأ اتجاه حديث يركز على تحليل ومعرفة مراحل اتخاذ القرار البشري، وذلك بدراسة مدخلات وإجراءات ومخرجات تلك القرارات، أي تحديد كمية ونوعية المعلومات المستخدمة في تلك القرارات، ومن ثم تحديد إجراءات اتخاذ تلك القرارات وما هي مخرجاتها أو نتائجها؛ ويقصد من كل ذلك تحديد المعلومات المثالية التي يلزم على المحاسبة إخراجها كمدخلات لتلك القرارات؛ ويعمل دعاة هذا المنهج أنه بمعرفة مراحل اتخاذ القرار البشري تستطيع أن نصل إلى المعلومات التي يجب أن تنتجها وكذا أسلوب قياسها، أي

أن تبدأ بالإفصاح المحاسبي، وعلى ضوءه يمكن بناء القياس المحاسبي؛ ويمكن تصنيف الدراسات والأبحاث الميدانية في هذا المنهج إلى ثلاث فئات: الأولى تركز على مدخلات القرار الاقتصادي، وذلك بدراسة وتحليل مدخلات القرار لمعرفة ما يحتاجه المستفيد من المعلومات. والثانية تركز على نماذج اتخاذ القرارات الاقتصادية. والأخيرة تركز على مدى الاستفادة من هذه المعلومات والأحكام التي يصدرها المستفيد. ومن الأبحاث التي لاقَت اهتماماً بالغاً خلال العشرين سنة الماضية في هذا المنهج<sup>(26)</sup>، ومنها على سبيل المثال أنموذج لينز، حيث يقوم هذا الأنموذج على تحليل وتقييم الحكم البشري في حالات فرضية في محيط محدد المعالم؛ فبدأ أولها بتحديد معالم محيط اتخاذ القرار، ومن ثم إعطاء المستفيد بيانات معرفة محددة معرفة وتحليل قرارات المستفيد ومدى صحتها؛ ومن الأمثلة على المشكلات التي تمت دراستها باستخدام هذا النموذج حالات الإفلاس والتنبؤ به، وتأثير التغييرات المحاسبية على اتخاذ القرارات، أساليب عرض المعلومات وغيرها.

كذلك أنموذج بيزين الذي يستخدم نظرية الاحتمالات وتأثير المعلومات المحاسبية مجزأة وبشكل تسلسلي على احتمال اتخاذ القرارات الاقتصادية، وذلك بعكس أنموذج لينز، حيث كان التركيز على المعلومات الكاملة دون تحديد احتمالات وتوقعات القرار المتخذ؛ ولقد أُستخدِم هذا النموذج في دراسة أثر معيار الأهمية النسبية والتحفُّظ في المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرار الاقتصادي. ومن الجدير بالإشارة أن هذه الأبحاث وغيرها مازالت في بداياتها ولم تصل إلى نتائج يمكن تعميمها.

#### (د) الأسلوب التنبئي

يركز دعاة هذا النهج على حقيقة أن المعلومات المحاسبية تعدُّ أهم مدخلات قرارات التنبؤ المستقبلي لأداء الوحدة الاقتصادية مستقبلاً أو أداء أسعار أسهمها، ولعدم توافر نظرية قياس علمية وتوافر خيارات منفردة للقياس المحاسبي، يعتمد

كل منها على فرضيات مسبقة، فإن دعاة هذا النهج يرون أن الخيار الأفضل يتمثل في قدرته على إنتاج معلومات تساعد متخذ القرار على التنبؤ المستقبلي سواء لأداء الوحدة أو لأسعار أسهمها في السوق المالي. والمتبع للأدب المحاسبي خلال الثلاثين سنة الماضية على وجه التحديد يجد ميل كثير من الدراسات الميدانية إلى استخدام هذا النهج بدءاً من دراسة قام بها (Ball & Brown (1968) وما تبعها من أبحاث كثيرة، ويمكن تصنيف الأبحاث في هذا النهج إلى قسمين:

(1) أبحاث تحلل قدرة المعلومات المحاسبية على التنبؤ بالأحداث المحيطة بالوحدة الاقتصادية كالتنبؤ بالربح أو فشل الوحدة المحاسبية أو التنبؤ بفوائد السندات ومراتبها، وكذا التنبؤ بتوافر السيولة لدى الوحدة الاقتصادية وغيرها. ولقد استخدم الباحثون في هذا النهج عدة وسائل منها على سبيل المثال تحليل السلسلات الزمنية «Time Series Analysis» الذي يتم فيه تحديد خيارات محاسبية وتحليل قدرة كل منها على التنبؤ مقارنة بخيارات أخرى في وحدات محاسبية مماثلة، وذلك باستخدام بيانات تاريخية للتنبؤ بالمستقبل، ومقارنة النتائج مع فرضيات محددة مسبقاً، وعادة ما تُستخدم أساليب إحصائية كالانحدار وغيرها لتحليل وتقييم النتائج.

(2) أبحاث تحلل ردة فعل السوق المالي للمعلومات المحاسبية على افتراض أن سعر السهم ومردوده مرآة عاكسة لنشاطها، وأن تقييم خيارات القياس المحاسبي يتم على أساس قدرة كل منها على التنبؤ بأسعار الوحدة المحاسبية بعد عزل الآثار الاقتصادية على جميع القطاعات الاقتصادية، ولقد أُستخدم هذا النهج بكثرة خلال الثلاثين سنة الماضية، ولا تخلو أي مجلة علمية من بحث أو أكثر يدرس تأثير السوق بالمعلومات. ومن النظريات التي أُعتمد عليها في التنبؤ نظرية السوق الكفؤ (Efficient Market Hypothesis (h.m.E)، التي تقترض أن السوق المالي كفؤ، أي أنه لديه القدرة على استيعاب المعلومات وتحديد أثرها

عند تحديد سعر السهم ومردوده، وهناك ثلاثة مستويات وردت في الأدب المحاسبي، المستوى الضعيف والمتمثل في أن السوق المالي يستطيع استيعاب الأحداث التاريخية وتسلسلها، وأن أداء السوق المالي يأخذ طابع العشوائية. أما المستوى الثاني فهو متوسط القوة والمتمثل في أن السوق المالي يعكس جميع المعلومات المتاحة (المعلنة). والثالث هو السوق القوي والمتمثل في أن السوق المالي يعكس جميع المعلومات، سواء المتاحة للعامة أو الداخلية<sup>(27)</sup>.

كما استخدمت أيضاً نماذج السوق المالي للتنبؤ، ومنها نموذج لينر وشارب Linter-sharp Model، والمتمثل في أن هناك علاقة بين مردود السهم المستقبلي كعامل تابع وبين عوامل مستقلة كالمردود المعياري للسهم منعدم الخطورة، والمردود المستقبلي لمحفظة الأسهم في السوق المالي والعلاقة الإحصائية بين المردود المستقبلي لمحفظة الأسهم والمردود للسهم ذاته، وبنيت هذه العلاقة رياضياً كما يأتي:

$$R_{it} = Q_i + B_i R_{mt} + U_{it}$$

حيث إن:

$R_{it}$  العائد على السهم في فترة ت

=

$Q_i$  التقاطع

$B_i = R_{it}$  و  $R_{mt}$  مستوى الانحدار في العلاقة بين

$R_{mt}$  أثر السوق المالي في فترة ت =

$U_{it}$  الخطأ الإحصائي =

ومن خلال هذا النموذج تم دراسة قدرة الخيارات المحاسبية على التنبؤ بالمردود المالي المستقبلي لسهم معين، وذلك بعزل أثر السوق عامة عن المردود، وتحليل أثر المعلومة على التنبؤ بذلك المردود. وعلى الرغم من أهمية هذا الأسلوب في التنبؤ وتحديد الخيارات المحاسبية والمفاضلة بينها، إلا أن محدودية البحث حالت دون الوصول إلى نتائج يمكن من خلالها بناء نظرية المحاسبة.

## (هـ) الأسلوب الإيجابي

يعتقد دعاة هذا المنهج أن جل المناهج المحاسبية لبناء نظرية المحاسبة تتسم بالقصور، وذلك لإغفالها دور متخذي القرار المحاسبي وعلاقاتهم أو بمعنى آخر، لماذا يفضل المحاسبون أثر ما يفعلونه؟ وما هي آثار ذلك على متخذي القرار، سواء أكانوا من المحاسبين أم المديرين أم الملاك الحاليين أم المستقبلين أم غيرهم ممن لهم علاقة بتلك الوحدة، ويتأثرون بأحداثها، وذلك عوضاً عن بيان ما يجب أن يكون عليه، فإن هذا المنهج يُحاول تفسير ما هو كائن ومحاولة تعديله إيجابياً بأخذ العلاقات المتشابكة في الاعتبار. ولقد أُسقي هذا النهج من كتابات العالم الاقتصادي Friedman، وتبعه أبحاث عدة في المحاسبة مثل Jensen وكذا Watts & Zimmerman (1986)؛ وأطلق على هذا الاتجاه مدرسة روشستر «The Rochester School Of Accounting»، وتتمحور أساسياته في أن تحديد الخيارات المحاسبية يعتمد على تحليل العلاقات بين متخذي القرار. فالمدبرون والملاك وواضعو المعايير المحاسبية يحاولون تعظيم فوائدهم Utility Maximization عند اتخاذ قرار الخيار بين البدائل المحاسبية، ومن أمثلة هذه الدراسات في الأسلوب الإيجابي ما يُعرف بنظرية الوكالة «Agency Theory»، وتحل هذه النظرية العلاقة بين أطراف متخذي القرار، حيث إن كلاً منهم يحاول تعظيم فوائده التي سيجنيها من تلك العلاقة، وتتمثل هذه العلاقة بين الملاك والمديرين كعقد وكالة، وعلى الرغم من تزايد الاهتمام بهذه النظرية، إلا أنها حتى الآن لم تعط نتائج عامة يمكن على أساسها بناء النظرية<sup>(28)</sup>.

